**المحور الرابع: أسباب الفساد**

للفساد بأنواعه المختلفة أسباب متشعبة ومتداخلة ومعقدة، وهذه الأسباب تكون خفية أو تكون ظاهرة، فالخفية قد تعود إلى الشخص نفسه، وتتعلق بطبيعته التكوينية وصفاته الخلقية، وتنشئته الاجتماعية والسياسية والدينية، أما الأسباب الظاهرة فقد تعود إلى الظروف المجتمعية التي تدفع بالبعض إلى ممارسة الفساد، مثل تولي ببعض الوظائف العامة من قبل موظفين غير أمناء أو غير نزهاء نتيجة الاختيار غير الملائم لهم، ومهما تعددت الأسباب الكاملة وراء بروز ظاهرة الفساد في المجتمعات إلا أن هناك شبه إجماع على أن الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية.

ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة التي تتشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد، غير أن هذه الأسباب وإن كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات، فإنّها تندرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر، فقد تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية كبرى (مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى درجة الدولة)، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين، مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل (مثل التسيب الذي حدث في المؤسسات العمومية للجزائر بعد الاستقلال)، كما أنَّ غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص يفتح المجال لممارسات الفساد، وقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد في مجتمع ما بينما يكون في مجتمع آخر سببًا ثانويًا، وبشكل عام إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

**أولاً: الأسباب السياسية**

تنتج بسبب غياب قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة، حيث ترتبط هذه القيم ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية كثقافة مجتمع ونظام حكم وإدارة، وهو ما أشارت إليه ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث نصت في فقرتها الأولى، على أنَّ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها الأخلاقية والعدالة، يعرّض التنمية المستدامة وسياسة القانون للخطر.

وتشير الفقرة الثالثة من الديباجة أيضًا إلى أنَّ حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الأموال يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول، والتي تهدد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول، ومما هو جدير بالذكر أنَّ ظاهرة الفساد لا تخلو منها أحيانًا أعرق المجتمعات ونظم الحكم الديمقراطية، لكنه يظل في هذه الحالة ظاهرة استثنائية، كما أنَّه يواجه عن طريق خلق المؤسسات الكفيلة بالحد منه (أو ما يسمى بمؤسسة مكافحة الفساد) وتحجيم نطاقه ومداه، ومن أهم الأسباب السياسية للفساد ما يلي:

1. **ضعف الإدارة السياسية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد**: وذلك لعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، حيث لا تستقيم أية سياسة بغياب المحاسبة وغياب الشفافية.
2. **ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين**: إضافة إلى قلة وشح مناصب العمل ممَّا يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها، ويعزز من استعدادهم لسلك طرق غير مستقيمة للحصول عليها،ـ ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة، وطلب الرشوة أو تقبلها.
3. **وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر الحكم في البلاد ولا تقبل المشاركة**: فمع وجود هذه الظاهرة ستظهر بالتأكيد ظواهر سوء استغلال السلطة. وانحلال البناء القيمي، وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عمومًا، ممَّا يؤدي إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، ويظل عدم وجود المساءلة والمحاسبة، ويتم استغلال المال العام وتسخيره لتحقيق مصالح فردية خاصة، الأمر الذي يدفع بالبعض من أبناء المجتمع إلى التخلي عن روح المواطنة، وممارسة كل أشكال وأنواع الفساد نتيجة غياب العدالة الاجتماعية.

**ثانيًا: الأسباب القانونية:**

1. **العامل القانوني**: وهو ما يكشف عن تواضع مردود سياسة مكافحة الفساد على الرغم مما تزخر به التشريعات من ترسانة عقابية مدججة بكل صور التحريم والعقاب، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أنَّ جرائم الفساد في العصر الحالي تتسم بالتنظيم والمراوغة والذكاء، وكل إجراء جديد وذكي ينبغي مواجهته بتشريع جديد وذكي.
2. **غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي**: إنَّ معظم الحكومات والدول المتقدمة تستمد قوتها من وجود أنظمة قضائية عادلة ومستقلة، تفرض هيمنتها وقوانينها العادلة لتحكم الجميع، أمَّا في غياب الأنظمة القضائية العادلة والمستقلة ومع غياب المساءلة ستبرز بشكلٍ فعّال عوامل انتشار الفساد ومظاهر التجاوز على القضاء في ظل ضعف التدابير القانونية وغياب لغة –لا سلطة فوق القضاء- (وكذلك الحصانة غير المرفوعة لبعض المسؤولين الكبار لمحاسبتهم)، حيث أنَّ غياب المحاسبة والمساءلة بكل أو بمعظم صورها ترجع إلى غياب قانوني، أي أنَّ المنظومة القانونية لا تتضمَّن تنظيمًا لآليات المحاسبة والمساءلة، فلا نجد فيها رقابة دستورية أو مساءلة برلمانية أو نجدها منظمة قانونًا لكنها غير فاعلة ولا تؤدِّي دورها المرجو منها.
3. **ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص و عدم استقلاليتها**: إن من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد هو ضعف أو عدم وجود أجهزة رقابية أو تفتيشية قوية تستطيع بسط إجراءات الضبط الداخلي، وتطبق القوانين على كل مرافق وحلقات الإدارة العامة للدولة، ومن خلالها تستطيع أن تشع ضوابط العمل الصحيحة، بحيث لا يمكن اختراقها من المستغلين وأصحاب النفوس الضعيفة، على أن تساعد هذه الأجهزة على مراقبة وتقويم أية انحرافات تظهر من خلال العمل، ممَّا يساعد على تحجيم دور الفساد والحد منه.
4. **وجود قوانين أو أنظمة أو تشريعات تشجع على الفساد:** ونرى من الضَّروري إضافة هذا السبب، حيث غالبًا ما يكون القانون وسيلة من وسائل الفساد، وذلك عندما يعبر عن وجهة نظر الأنظمة الدكتاتورية، فيسعى المشرع إلى خلق جرائم عن أفعال أصلها مباح، وذلك من أجل وضع المواطن في محل الاتهام وإضعاف مركزه القانوني، أو يترك ثغرات قانونية ويجعل السلطة التقديرية للموظف العام، فيستغل هذا الموظف وظيفته للقيام بممارسات فاسدة، ممَّا يؤدِّي إلى التحايل على مثل هذه النصوص بشتَّى الوسائل، وأغلبها تكون غير مشروعة، وأهمها جرائم الرشوة وانتحال الصفة والسرقة والاختلاس..وغيرها.
5. **العدد المتزايد في القرارات اللامركزية في القطاع العام:** والتي تزيد من مصادر اتخاذ القرار وتنوعها. وكذلك السلطة التقديرية للمسؤولين، حيث يلجأ الكثير منهم إلى الرشاوى شرط تنفيذ بعض الأعمال التي لهم السلطة التقديرية في تنفيذيها أو عدم تنفيذها (حسب ما تقتضيه المصلحة)، وهذا العامل يشير إلى عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية.

**ثالثًا: الأسباب الاقتصادية**

1. **العامل الاقتصادي**: وهو يبدو مزدوج الدلالة في صلته بالفساد، حيث تصبح المجتمعات الفقيرة والغنية على حدٍ سواء معرضة للسقوط في شراكه، في ظل غياب القيم السياسية والثقافية وآليات الحماية القانونية، فالفقر عامل يصعب أحيانًا إنكار صلته بالفساد، على الأقل في بعض صوره، لاسيما في رشوة بعض الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة وإقدامهم على اختلاس المال العام، إذ أنَّ الفقر وانخفاض مرتبات الموظفين خاصة الذين يتعاملون في وظائفهم مع الجمهور تدفعهم إلى اللجوء للرشوة والهدايا ويزداد الأمر سوءًا مع اتساع الفجرة بين الطبقات الاجتماعية، أما الغنى فقد يبدو بدوره عاملاً مشجعًا على صورة معينة للفساد، وهو ما يعبِّر عنه علم الجريمة بـ(إجرام الياقات البيضاء)، ويتجلّى ذلك في جرائم الاختلاس الكبيرة وتقاضي العمولات، وغسل الأموال،كما أنَّ النموذج الاقتصادي المطبق قد يتيح أحيانًا ويزيد فرص الفساد لاسيما في المجتمعات التي تمر بمراحل تحول اقتصادي، حيث تصبح قيم وآليات الليبرالية التي لم ترسخ بعد بما فيه الكفاية، ستارًا يخفي العديد من جرائم الفساد، ووسيلة يمتطيها البعض لارتكاب هذه الجرائم مستغلين ما تتيحه هذه القيم والآليات الليبرالية من فرص للفساد وإغراءات للثراء غير المشروع.
2. **تمتع المسؤولين الحكوميين العموميين بحرية واسعة في التصرف** (السلطة التقديرية للموظف): وبقليل من الخضوع للمساءلة، حيث يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية أو ربح مادي عن طريق قبول الرشاوى من الشركات أو المواطنين مقابل حصول هذه الأخيرة على امتيازات أو استثناءات وتسهيل الإجراءات لهم.
3. **انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين** مما يغري ويدفع للفساد والبحث عن موارد مادية أخرى كالرشوة والهدايا.
4. **عدم تعرض المسؤولين الكبار للمساءلة والمحاسبة** وعدم تقديمهم للمحاكمة جراء ضلوعهم في جرائم وقضايا الفساد، مما يفسح المجال أمام الموظفين والمسؤولين الصغار لارتكاب أعمال فاسدة بدعوى أنَّ فساد أولئك الموظفين الكبار أكبر من فسادهم الذي يعتبرونه بسيطًا.
5. ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، وغياب مفاهيم المساءلة العامة والمسؤولية والجزاء، كما تتوفر لدى الموظفين الكبار ورجال السياسة حصانة أو نفوذ تحميهم من المساءلة أو الملاحقة القضائية.

**رابعًا: الأسباب الاجتماعية والثقافية**

 تقدم الأسباب الاجتماعية والثقافية تفسيرًا ممتازًا لظاهرة الفساد ليس فقط على صعيد نشأة ظاهرة أو مداها، بل أيضًا على صعيد تواضع سياسة مكافحتها، فالفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه، وما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط والتحكم والاستعلاء، كما أنَّ الفساد يغطي رقعة القصور الثقافي الذي لم يفلت منه الموظف العمومي ولا المواطن صاحب الخدمة على حدٍ سواء، وهو قصور ثقافي لم يستوعب بالقدر الكافي حتى اليوم فكرة بأنَّ الدولة ملتزمة بأن تؤدِّي للفرد من خلال مرافقها العامة خدماته على النَّحو المطلوب، وفي وقتٍ معقول دون أي مقابل غير ما يدفعه الفرد من ضرائب أو رسوم، وتتمثل هذه الأسباب الاجتماعية والثقافية أساسًا في:

1. **انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني**: إنَّ من أبرز عوامل تفشي الفساد جوانب عقدية وخلقية، وانهيار القيم والأخلاق الحميدة بين أبناء المجتمع، وانهيار عقيدة الإصلاح وذم الفساد والإفساد، وغالبًا ما تظهر هذه الظواهر بسبب سوء الإدارة السياسية للنخبة الحاكمة وتبنيها سياسة الانفلات الأخلاقي، وفصل مبادئ الدين الفاضلة عن جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية وشيوع الحريات غير المنضبطة.
2. **بروز ظاهرة المحسوبية على حساب المصلحة العامة**: وهذه الظاهرة واضحة في عموم مجتمعنا العربي، حيث يقوم الموظف أو المسؤول بتوزيع المسؤوليات والمهام الحيوية في الدولة أو الوزارات والإدارات على ذويه من القربى والأصدقاء والمقربين منه حصرًا، ونتيجة لذلك تظهر سلبيات عديدة في أساليب الإدارة، وتبدأ معها عمليات سوء الاستغلال، الأمر الذي يقود على ظهور الفساد بسبب سوء التعيين في المناصب.
3. **انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع وانتشار الفقر**: إنَّ سوء التوزيع للدخول بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الفقيرة وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، والذي يقابله ارتفاع مستوى المعيشة، يساعد بشكلٍ كبير على بروز ظاهرة الفساد إلى الحد الذي تحدث فيه فوضى اجتماعية ناشئة عن الإحساس بعدم العدالة والانحلال في الوضع الاقتصادي والمعاشي والفوارق الطبقية الكبيرة والتي تؤدي بدورها إلى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع عمومًا، (فمثلاً انخفاض أجور الموظفين الحكوميين يغري بهم ويدفعهم أحيانًا إلى الفساد من خلال البحث عن مصادر مالية أخرى من أجل زيادة رواتبهم ودخلهم، وتحسين أحوالهم المعيشية، فيلجؤون إلى الرشوة لتسهيل بعض المعاملات غير المشروعة أو تسريع بعض المعاملات المشروعة).
4. **بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة وغير كفؤة وغير متخصصة في مجال عملها**: إنَّ من أبرز عوامل انتشار الفساد في الإدارة العامة، وجود قيادات إدارية وصلت للسلطة بقرارات تقع ضمن قاموس (المحسوبية والمنسوبية)، على حساب الكفاءة والتأهيل، وهي غالبًا ما تكون غير كفءة أو غير مختصة في مجال عملها وهذا يؤدِّي إلى بروز سلسلة الإدارة السلبية، والقرارات الخاطئة وضعف الأنظمة الإدارية التي تحكم إدارة الموقع، لأنَّ وضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية واتخاذ القرار، وهو غير مؤهل لإشغال المركز الإداري الذي تمليه الوظيفة في أجهزة الدولة والمجتمع، يجعل أداءه الوظيفي ضعيفًا، الأمر الذي يساعد البعض على استغلال ذلك من قبل البعض مع تمرير عمليات الغش والتلاعب، على هذا يساعد البعض على استغلال المال العام لتحقيق منافع شخصية.
5. **غياب حرية الإعلام:** وعدم السماح للإعلاميين والموظفين للوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، ممّا يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
6. إضافة إلى ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي، أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.
7. يمكن إضافة أسباب خارجية للفساد، وهي تلك التي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات أجنبية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة.